محاضرة 3 :أهمية و مكونات السياســــــــــات العامة

4.1. أهمية وأهداف دراسة السياسة العامة:

تكتسي دراسة السياسة العامة كحقل علمي أهمية بالغة، فأهمية دراستها للمتخصص في دراسة النظام السياسي تختلف عن أهميتها لدى محللي العلاقات الدولية أو العلاقات الاقتصادية، لكن عموما الباحث السياسي في هذا المجال يلتمس تلك الأهمية وفقا لأسس علمية ومهنية وسياسية، وعليه تُعزى دراسة السياسة العامة إلى ثلاثة اهتمامات رئيسية، يمكن التطرق إليها في الآتي:

أ. الاهتمام العلمي: وذلك لكي يتم الحصول على معلومات أكثر عن مصدر السياسات العامة وعمليات صياغتها وتطويرها وآثارها على المجتمع، مما يؤدي إلى زيادة تفهمنا للنظام السياسي والمجتمع، وهذا باعتمادها على أساليب علمية .

– السياسة العامة كمتغير تابع: وهنا يتم التركيز على العوامل السياسية والبيئية التي تساعد على تحديد مضمون السياسة العامة، مثلا: كيف تتأثر السياسة بمقدار السلطة والضغط الذي تمارسه جماعات المصالح والإدارات الحكومية ووسائل الرأي العام ؟.

– السياسة العامة كمتغير مستقل: أي الاهتمام بأثر السياسة العامة على النظام السياسي والبيئة، مثال ذلك: كيف تؤثر السياسة العامة على مقدار رضا المواطن عن النظام السياسي، أو على اختيار السياسات المستقبلية؟ ما هي آثار السياسة العامة على التغيير الاجتماعي من حيث الرفاهية.

ب. الاهتمام المهني:

إذا كانت الأسباب العلمية تهدف لاكتشاف المعرفة، فإن الأسباب المهنية وراء تطبيق المعرفة العلمية لحل المشاكل الإجتماعية محل النقاش والجدل، فكلما زادت المعرفة لدى الأفراد والمنظمات بالعوامل التي أدت إلى صنع السياسات العامة وبالنتائج المترتبة عليها، زادت القدرة على معرفة ما يجب فعله لتحقيق أهداف السياسة العامة.

فمن أبرز خصائص هذا العلم هو أنه علم ذو طابع عملي، قادر على تجسير الفجوة بين النظريات والأبحاث التطبيقية وهو يستفيد من التراكم المعرفي في مختلف العلوم الإنسانية والتقنية، لاستنباط النظم والأساليب والوسائل المعينة في تأصيل الكفاءة والفعالية في رسم

وتنفيذ وتقويم السياسات العامة، ومن ثم تكتسي دراسة السياسة العامة أهمية بالغة انطلاقا من هذا الهدف الذي يرمي إلى تنمية الإمكانيات والقدرات المهنية كأدوات بحث وتحليل، أو كنظم عمل وأساليب تنفيذ، أو كوسائل تقويم لإثراء التوجهات المهنية العملية في تحديد السياسات العامة وتنفيذها وتقويمها.

ج. الاهتمام السياسي: يتم الاهتمام هنا بأهداف السياسة العامة وكيف تهتم الحكومة باختيار السياسات المناسبة لتحقيق الأهداف المنشودة، وهنا يتم التأكيد على دور محلل السياسة الموضوعي، وضرورة تحيزه نحو المشاكل الإجتماعية والسياسية المعاصرة، التي يحاول تحليلها وإيجاد السياسة المناسبة لحلها.

ومن ثم فإن السياسة العامة هي جوهر العمل الحكومي الذي يبرز توجهات الدولة وأساليبها في إحداث التغيير أو في منعه أو تقييده، وهي تهدف في مجملها ومع تنوع أنماطها ومجالاتها ومستوياتها إلى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسة وهي:

أ. بناء الدولة وتأكيد سيادتها في دائرة اختصاصها الإقليمي، بما يؤمن لها تحقيق الاستقرار والاستقلال في منهجها السياسي، وفرض سياساتها الداخلية والخارجية.

ب. حل المشكلات المجتمعية الماثلة والمتوقعة، في إطار يؤمن إدارة المجتمع، ويحفظ حقوق الفرد والجماعة، ويحقق التمازج العضوي بين الأنساق السياسية والاجتماعية والثقافية المحددة لهوية ومقومات الدولة.

ج. وضع الأطر الفكرية وتحديد الأساليب العلمية لتحقيق التنمية الشاملة (بشرية واقتصادية ومستدامة)، من خلال رسم منهجية عملية تستهدف الاستغلال الأمثل للموارد، وتغيير نمط التسيير الروتيني، والاستفادة من التطور التكنولوجي، وغيرها من الأسس التي تعزز تحقيق المتطلبات الإنسانية في الحاضر والمستقبل.

أما عن الهدف الكلي لعلم السياسة العامة فيتمثل في توظيف المعرفة والنظم والأساليب العلمية في الأداء والأجهزة والطرق التقنية الحديثة، لزيادة القدرات والإمكانيات في التفاعل الإيجابي مع قضايا التنمية والتحديث ومعالجة المشكلات المجتمعية الماثلة والمتوقعة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية[1]، وبما أن الحاضر والمستقبل هما نتاج الحصيلة التراكمية للأحداث والمتغيرات الصادرة من المجتمع أو الوافدة إليه، فإن علم السياسة في مضمونه يهدف إلى إثراء وتنمية منهجية فكرية وعملية وتعميقها وتحديد رؤية مستقبلية.

ثـــــانيا : علاقة السياسة العامة بالإدارة العامة:

إذ كان تعريف السياسة العامة على نحو ما تم ذكره، فإن نشاط الأجهزة الحكومية يتكون من جزأين هما رسم السياسة العامة وتنفيذها، والمقصود من جهة برسم السياسة أي ما يجب عمله وهو ما يعبر عنه بالسياسة العامة، أما المقصود بالتنفيذ هو تحديد الأسلوب الواجب إستخدامه وهو الجزء الذي يعبر عن مهام الإدارة .وإذا إستحضرنا مفهوم الإدارة العامة هنا على إعتبارها مجموعة النشاطات والإجراءات التي تتضمن تنفيذ وتطبيق البرامج الحكومية وتحويلها الى نتائج ملموسة بأكبر مقدار من الكفاية بما يحقق الرضى لأفراد الشعب .

- تبدو الإدارة العامة أداة تنفيذية للسياسة العامة، حيث أن السياسة العامة دون تنفيذ تقوم به الإدارة العامة تصبح سياسة إدعائية وليست فعلية ولا تقدم خدمات ، فالإدارة العامة يقع على عاتقها مسؤولية تحويل السياسات إلى إجراءات عملية مجسدة على أرض الواقع لغرض تحقيق الأهداف المتوخاة.وكذلك تعد السياسة العامة بمثابة إستجابة للمشكلات المدركة أو المستشعرة على المستويات العليا في الدولة، بينما معظم نشاطات هذه الإستجابة تجري في مكاتب الإدارة العامة وأجهزتها المعنية بإستلام طلبات وإلتماسات المجتمع للدفع والتأثير على الحكومة لكي تقوم بأي فعل إزاء هذه الطلبات. مثل تنظيم الأجور وتنظيم الضرائب أو زيادة في عدد المنظمات أو وضع خطط حفظ الأمن أو إجراءات التقاعد والضمان الإجتماعي ، تنظيم النقل ، حماية البيئة ، التنمية الريفية ...الخ

فالعلاقة في مدى تحقيق الأهداف المرسومة، فجدوى السياسات العامة وعدم عقمها بتوقف على فعالية البناء المؤسسي الإداري الذي يحول السياسات إلى نتائج واقعية، فالمواطن لا يهمه في النهاية إن كان البرلمان يتكون من غرفة أو غرفتين،أو هناك عدد من المؤسسات الإدارية العامة أو وجود حزب أو اكثر ما لم يرى واقعا لما يفعله النظام على حياته من مستوى المعيشة بشكل مباشر من تعليم ، صحة ، إسكان ، غذاء ، موصلات ، أمن ...الخ.

ثالثا: مكونات السياسة العامة

إن المتمعن في تعريف السياسة العامة, يدرك ثقل ودور السياسة العامة في كل دولة أو حكومة إزاء القضايا الهامة, والتي تشكل أكبر تحدي تفرضه البيئة السياسية والإجتماعية علي المسؤولين وصناع القرار وتضعهم في موقف حرج و أمام مسؤوليات جسام ينبغي مواجهتها ومعالجتها عبر بناء سياسة عامة حكيمة عميقة وبأكبر دقة وفعالية،والتي في معضمها تتكون ممايلي:

- المطالب والاحتياجات :

وهي الإجراءات التي تطالب الجهات العامة أو الخاصة الحصول عليها أو إنجازها من قبل الموظفين الرسميين في الدولة بخصوص قضية أو مشكلة معينة, وما يطرح على طاولة الساسة في الحكومة التي تأتي من قبل الأفراد والمواطنين بصرف النظر عن هويتهم وأجناسهم وإنتمائهم, والتي تمثل الإحتياجات الإجتماعية وتفصيلاتها المتنوعة, وتختلف هذه المطالب في طبيعتها فقد تكون رغبة المواطنين أو المشرعين بأن تقوم الحكومة بعمل شيء معين. كما تعمل الأبنية والتنظيمات الموجودة في النظام السياسي كالجمعيات المحلية والأحزاب والنقابات وجماعات الظغط وقادة الرأي ووسائل الإعلام على تنظيم وتعبئة هذه المطالب, والتي تقدم في صورة معينة إلى الحكومة. حيث تدفع بالحكومة إلى التحرك إزاء القضايا المعروضة لتكون هذه المطالب متغيرا محوريا ومولدا ومسببا مباشرا يثير قلق الحكومة ويشد إنتباهها المباشر دراستها والإستجابة لها بالفعل أو عدم الفعل .

- القـرارات :

هي التي تتخذها الجماعات الرسمية والتي تكون بمثابة توجيهات ومحتويات لإجراءات السياسة العامة،أي ما يصدره المخولون قانونا ورسميا من الأوامر تعبيرا عن إرادة الحكومة المستجيبة للمطالب المقدمة,كرد فعل إيجابي أو سلبي لها. وتشمل القرارات والأطر التشريعية المتخذة صيغة القوانين, واللوائح الإدارية والقواعد التنظيمية الموجهة لأعمال الإدارة للقيام بالعمليات الإجرائية لتنفيذ السياسة العامة.

- مصادر السياسة العامة ومحتوياتها :

وتمثل التفسير الرسمي لمضمون السياسة العامة وبيانها و تشمل كل الخطابات والإعلانات الرسمية أو التصريحات الحكومية العامة الموجهة للمجتمع والرأي العام وللمعنيين. والتي تعبر عن اتجاهات الحكومة وما تنوي القيام به لتحقيقها, وكذا الموقف الحكومي الواضح إزاء المشاكل المطروحة , كالتلوث , والجريمة , وتبديد الأموال , والبطالة ....الخ .

- مخرجات السياسة ونتائجها :

وهي المؤشرات الملموسة الناتجة عن السياسات العامة, والتي تمثل الأشياء المنجزة نتيجة القرارات المتخذة والبيانات الوضعية, وتعني ما تنجزه الحكومة مقارنة بما تدعي القيام بإنجازه مستقبلا،أي ما يمكن تحويله إلى عملية التنفيذ والتحقق منه عمليا, وكذلك تمثل مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة التي تعبر عن ردود أفعال الحكومة المزمع تنفيذها بشكل حقيقي وظاهرة للعيان ويمكن تقويمها وقياسها . لتكون بذلك السياسة العامة كما تم تنفيذها وتحقيقها بدلا من أن تكون قرارات أو بيانات متداولة بين المشرعين والمنفذين السياسين.

- أثار السياسة العامة :

وتمثل صدى السياسة العامة في المجتمع وما تحققة من عوائد سواء بالرضى والقبول أو بالرفض والتنديد ،وتكون مقصودة أو غير مقصودة، فلكل سياسة أثار معينة, فإذا كانت ناجحة وإيجابية تكون فالمصلحة العامة وتحقيق رضى الشعب, أما إذا أحدثت أثارها ومضاعفات سلبية فلابد من سياسة أخرى لاحقة لتعود العملية من جديد .

فالسياسة التي تنظر في رفع الأجور مثلا قد تكون مجدية إذا كانت تحقق رغبات الموظفين من حيث الرواتب والامتيازات والحوافز أما إذا كانت السياسة العامة في هذا الشأن مجرد إظافات شكلية فسوف تقابل بالرفض وعودة الإضرابات من جديد وكذلك البطالة ما لم تكن السياسة العامة قد منحت أكبر عدد من مناصب الشغل والتكفل التام بهذه الشريحة .وبهذا تكون أثار السياسة العامة مؤشرا هاما في تقييم وتقويم وتحليل السياسة العامة, من أجل التأكيد من كون هذه السياسة قد خدمت أغراضها التي شرعت من أجلها.كما يمكن أن تنقسم السياسة العامة إلى عدة مستويات.